سوسيولوجيا المجتمع المدني: قراءة في المفهوم

الباحث: بولحوان عبد الغاني *
المشرف: أ.د.طيبي غماري **

الإرسال:	2018/06/06	القبول:	2018/10/21	النشر:	2018/12/22

الملخص باللغة العربية:

يعرف موضوع المجتمع المدني اهتمام كبيرا من طرف الباحثين في مجال السوسيولوجيا باعتباره أهم مكونات بناء وقيام مجال عمومي عقلاني وفق التصور الهابرماسي، الأمر الذي يستدعي محاولتنا لفهم ممارسات المجتمع المدني في البيئة العربية والتصورات التي أنتجت لفهمه حيث تعرف الممارسات الجمعوية والمدنية حراكا نوعيا في المجتمعات الإنسانية والجزائر ليس منعزلة عن هذه التحولات سواء على مستوى التنظيم أو الممارسة.

كلمات مفتاحية: المجتمع المدني، مجال عمومي، الجمعيات، العمل المدني، الممارسات.

ملخص باللغة الإنجليزية:

Abstract: a great number of sociologists are immensely interested in their researches in the topic of civil society, considered as the most important component in establishing a rational public space according to Habermas views. a fact which urged us to try understanding civil society practices in the

* - جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر، الجزائر ، طالب دكتوراه سنة خامسة ضمن مشروع "الاعلام والتحولات الاجتماعية في الجزائر: مقاربة سوسيولوجية".. المخبر [البحوث الاجتماعية والتاريخية]، البريد الالكتروني: [bouhalouaneabdelghani@hotmail.fr]

** - جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر، الجزائر، أستاذ التعليم العالي.. المخبر [البحوث الاجتماعية والتاريخية]، البريد الالكتروني: [omarsocio@yahoo.fr].

arab world context and to approach the perceptions produced around the issue. our interest to the topic is motivated mainly by all the changes that humanity is going through either on organization or practices-Algeria is also concerned-revealing very interesting trends in civil society activities.

Keywords: civil society, civil work,Practices..Public space, Associations.

5- مقدمة:

الدراسات التي تناولت مفهوم المجال العام الذي أنتجه الباحث يورغن هابرماس المنتمي إلى المدرسة النقدية اتفقت على فكرة أساسية أنه دائما ما يقترن ذكر مفهوم المجال العمومي مع مفهوم المجتمع المدني لدورهما الأساسي في الحياة العامة واعتبارا للوظيفة التي يشتركان فيها، وهي أدائهم لدور الوسيط بين الدولة والمجتمع فقد وضح هابرماس اللبس بخصوص المجتمع المدني بأنه إحدى شروط بناء مجال عمومي يقوم على العقلانية في نقاش قضايا الشأن العام وأن المجال العام هو مفهوم أشمل، حيث أنه " ينبغي إعادة موقعة الفضاء العمومي مقارنة مع مفاهيم قريبة منه أو منافسة له مثل المجال والميدان، وبالخصوص مفهوم المجتمع المدني مقارنة مع هذا الأخير نعتبر أن مفهوم الفضاء العمومي ثري لأنه يستوعب الاختلافات المكونة للمجتمع المدني (جمعيات، تنظيمات خاصة، جماعات سياسية، حركات اجتماعية) ويجعل سيرورات تشكل هذه الهيئات وأشكال الالتزام ضمنها قابلة للفهم"(محمد ناشي، 21:2014)، فالمجتمع المدني يعد مرحلة أساسية في تشكلها مع شروط الأخرى المكونة للمجال العمومي لإنتاج ديمقراطية معينة تمارس وتستند على العقلانية في نشأتها واستمراريتها.

مفهوم المجتمع المدني في البيئة الغربية التي نشأ فيها يحمل دلالات ومحاولات تأسيسه من أجل توظيفه كوسيط ين المجتمع السياسي المتمثل في السلطة السياسية، والمجتمع التفاعلي القائم على المواطنة كإحدى أهم وأبرز مؤشرات التي تدل على بناء دولة بشكلها الحديث، فمتغيرات المجال العمومي تحتاج إلى ساحة فعلية لممارسة النقد الموجه ضد السلطة لكن وفق أسس عقلانية لا وجدانية عاطفية تقترب من الشعبوية.

نناقش في هذا العمل مفهوم المجال العمومي وفي جزئيته المتغيرات المكونة لهذا الأخير منها المجتمع المدني الذي نحاول تتبع سيرورات تكونه التاريخية وفهم التصورات التي فسرت ظاهرة العمل الجمعوي الذي يعد نشاط مجموعة من الأفراد بشكل تطوعي لتحقيق أهداف معينة حسب نوع الجمعية وأهدافها (ثقافية، خيرية، سياحية، حقوقية ... الخ) حيث أننا سنحاول الانطلاق من طرح مجموعة من الإشكاليات التي يمكن أن تساعدنا في التحليل: ما هي الشروط التأسيسية الأولى لمفهوم المجتمع المدني؟ ما هي وضعية المجتمع الجزائري من المفهوم؟ كيف نفهم المجتمع المدني ممارساتيا خاصة في الفترة التنويرية وامتداداتها التي أثرت على باقي المجتمعات الأخرى؟ الى أي مدى ساهمت التصورات الغربية حول المفهوم لانتقال النقاش الى الساحة العربية؟

قمنا خلال العمل بتوظيف تصورات المقاربة النظرية للمجال العام للباحث هابرماس كون المفهوم الذي تعاملنا معه المجتمع المدني من بين أهم المفاهيم التي شكلت شرط رئيسي لبناء مجال عام نقدي وظيفيا وحاولنا فهم وتفسير الممارسة المدنية والجمعوية في هذا الإطار.

صيرورة التاريخية للمجتمع المدني ... الجزائر أنموذجا

يحتل المجتمع المدني كظاهرة سوسيولوجية متجذرة في التاريخ الإنساني أهمية مميزة في حقل علم الاجتماع خاصة عند ربطه بتأسيس الدولة الحديثة، التي لطالما ناضل الكثير من المفكرين الغربيين من أجل قيامها حيث نرى أن ضرورة التنقيب في سياقات تكون المفهوم ضرورة منهجية ومعرفية لا بد منها.

بداية سننطلق في البحث عن جذور مفهوم المجتمع المدني بالنسبة للمرحلة التاريخية الإغريقية القديمة فقد كان ينظر إلى المجتمع المدني" أنه كمنويلث المواطنين المدنية حيث أن الدولة الإغريقية مارسته في إطار المواطنة"(ليلى زيدان،14:2007)، لقد لعبت المواطنة كمفهوم وعلى مستوى الممارسة في بداية تشكلها عنصر مهم لتأسيس تنظيم جديد عرف بالدولة، فيرى أفلاطون أنه من الضروري إقامة قاعدة أخلاقية صلبة لكن في هذا الطرح سوف نجد إشكالا في خضوع الدائم لسلطة الدولة والضروريات الأخلاقية عن طريق قادة غير منتخبين.

نظرة أفلاطون خلال تقسيمه للمجتمع الإغريقي إلى طبقات يحول دون تأسيس الفعلي للمجتمع المدني حيث أن من يملك المال ومجموعة من الفلاسفة هي

من تحدد صيرورة المجتمع، نلاحظ في كتابات معظم المفكرين الغربيين والعرب يتفقون على أن ظهور المجتمع المدني في المرحلة الإغريقية لم يكن مكتملا في الممارسة والتصور والوظيفة بشكل يمكن أن ينتج لنا تطابق مع ما يعنيه المجتمع المدني منذ الفترة التنويرية، فبروز فلاسفة العقد الاجتماعي يقرون بتواجده في الحضارة الإغريقية لارتباطاته بظهور المدينة والتمدن في بدايات تشكله.

يعد مفهوم المجتمع المدني من بين المفاهيم التي يستحيل علينا إعطائها تعريف دقيق ومحدد بشكل مطلق لأنه مرتبط بعملية الحراك الاجتماعي للفاعلين الاجتماعيين حيث يمكن تعريف الحراك الاجتماعي بأنه " حركة الأفراد بين مستويات مختلفة على درجات التدرج الاجتماعي "(معن خليل العمر، 2000: 382)، هذا الأخير الذي يؤدي إلى تحولات مجتمعية تحول دون وضع تعريف دقيق للمجتمع المدني ففي المرحلة اليونانية كثرا ما وصف بكلمات تعبر عنه مثل المجتمع الرشيد، أما الحضارة الرومانية اتفقت معظم الكتابات أن تأسيس الإمبراطورية تميزت بالعبودية وقام النظام الاجتماعي على " أساس التدرج الهرمي والمواطنة المقيدة وتبني النظام شامل الكوربوراتية الخاضع للدولة"(ليلى زيدان،14:2007)، بناء الدولة الذي يتطلب حضور المجتمع المدني تميز في الحضارة اليونانية والحضارة الرومانية قيامه على أساس الخضوع وسيادة مبدأ الوصاية على المجتمع ولو أن هناك تفاوت طفيف بين الحضارتين.

عرف المجتمع المدني بروز وتأسيس نظرة جديدة لما قدمه فلاسفة العقد الاجتماعي خلال الفترة التنويرية التي حدثت في فرنسا أعطت نفسا جديدا للبحث في حقول العلوم الإنسانية والاجتماعية لفهم الواقع المعيش في ممارساته السلوكية، فمن بين أهم المفكرين في فلاسفة العقد الاجتماعي اهتماما بموضوع المجتمع المدني هو جون لوك (John Locke) حيث قصد به " ذلك المجتمع الذي دخله الأفراد لضمان حقوقهم المتساوية التي تمتعوا بها في ظل القانون الطبيعي، لكن غياب السلطة القادرة على الضبط في المجتمع الطبيعي كان يهدد ممارساتهم لهذه الحقوق، لذلك اتفق هؤلاء الأفراد على تكوين ذلك المجتمع المدني ضمانا لهذه الحقوق"(أحمد زهير،2005:موقع الكتروني)، أساس تصور العقد الاجتماعي هو تنازل مجموعة من الأفراد ووضع ممثلين لهم لبناء توافق يسعى لتشكيل تنظيم عقلاني.

إن ممارسة الفرد لحقوقه قبل ظهور العقد الاجتماعي كان مرهون بالسلطة الكنسية المستمدة شرعيتها من التفويض الإلهي، والتي تمرد عليها الفاعلين الاجتماعيين لتشكيل " بداية سلطان القانون الطبيعي الذي يقر بحرية الفرد الإنسان باسم العقل والمنطق وسيادة القومية وحقوق الإنسان، التي فجرتها الثورة البرجوازية الانجليزية ودعمت بشكل قوي مع اندلاع الثورة الفرنسية البرجوازية"(توفيق المدني، 39:1997)، العقلانية في تكوين مجتمع مدني بالمجتمعات الإنسانية يهدف إلى تكوين مجال عام بعيد تمام عن هيمنة السلطة السياسية أو هيمنة الملك أو الدولة في الحقيقة الدراسات التي اهتمت بهذين المفهومين إلى ماضي غير بعيد كانت تعتبرهما وجهان لعملة واحدة للالتباسات النظرية.

تصور توماس هوبز حول المجتمع المدني من خلال ارتباطات تكونه في المرحلة اليونانية " مع أرسطو (Aristote) وأوكيناس (Thomas Aquinas) لم يكن المجتمع المدني أمرا طبيعيا لكنه شيء مصطنع ابتدعته الدولة بهدف تشكيل وتنظيم مجتمع مدني كما تراه ملائم للظروف السياسية"(ليلى زيدان،2007:17)، كما أن الحضارة اليونانية والرومانية تميزت بعدم امتلاك الحق في المشاركة بمناقشة قضايا الشأن العام للجميع، القليل منهم من يملك صفة المواطن وأغلبهم من الطبقة البرجوازية والفلاسفة فكانت محاولات للحفاظ على الوضع القائم بكل عناصره، في حين يؤكد تصور العقد الاجتماعي على متغير الملكية الفردية الخاصة بضرورة خروج الفرد عن الدولة ليواجهها وعيا منه للحفاظ على حريته وحقوقه، على غرار توماس هوبز (Thomas Hobbes) الذي يرى في ضرورة " الجمع بين المجتمع المدني والسياسي بناءا على عقد ابرمه الأفراد فيما بينهم"(محمد ابراهيم خيري الوكيل،د س:114).

أي أن المجتمع المدني يقوم على أساس الدولة التي تبقى دائما تحت تصرفها وهو ما أسماه هوبز (الليفيتان) حيث يقصد به " اسم وحش أو تنين بحري ورد الحديث عنه في التوراة"، تركزت اهتمامات الباحثين بعد فترة عصر الأنوار على فهم تحولات المجتمع المدني تاريخيا التي ارتبطت كما وصفها توفيق المدني بتطور الفكر السياسي الليبرالي بمختلف مكوناته الفلسفية والسياسية، وكذلك نواحيه التطبيقية التي مهدت لولادة المجتمع المدني الحديث والمعاصر " فقد كان يعني من الخطابات الليبرالية والكلاسيكية صفتين أساسيتين: صفة القوة الموازية للدولة وهي التي تحد من سلطتها المقيدة، والتي يجب أن تظل مقيدة عن طريق فاعلية مؤسسات المجتمع المدني وصفة

التنظيمان الوسطية فان كل التوجهين ينظران إلى المجتمع المدني بوصفه ميدانا للفعل الحر الديمقراطي الذي يحد من تدخل سلطة الدولة"(حسين يوسف بوكبر،27:2016)، ينتج لنا هذا لتصور الممارسة النقدية الفعلية الوظيفية للمجال العام لتصبح عملية النقد أساس تشكيل المجتمع المدني وتحقيق وظيفة مواجهة المجتمع السياسي مواجهة عادلة تقوم على العقلانية التواصلية.

لكن يجب التنبه بضرورة عدم التسليم بالرؤية الطوباوية للمجتمع المدني وأنه من السهل جدا أن تترك السلطة السياسية مجالا مفتوحا لممارسات المجتمع المدني بل تسعى لترويضه والتغلغل في جوهره لتقويضه وتنميطه.

تحولات المجتمع المدني بشكل حديث يظهر في المجتمع الأمريكي لما شهده من رأسمالية متوحشة يقوم على سلوك المواطنة كأول قاعدة يجب الاتفاق حولها، حيث عبر دون ابرلي (Don Eberly) المفكر القيادي المحافظ أنه " مع اقتراب القرن الواحد والعشرون ظهر مصطلح جديد في النقاش الأمريكي السياسي حاملا معه توقا جماعيا لأمة تبحث توجه جديد، ذلك المصطلح هو المجتمع المدني وهذا من شأنه إثارة دهشة اليساريين الذي يعتبرونه نتيجة بذور الحركات الاجتماعية التقدمية، فاعتبر البديل الوحيد للدولة التسلطية والسوق المستبد"(عبد الرحمان عبد القادر شاهين، 2015: 18 19)، اعتبرا المجتمع المدني إحدى دعائم ممارسة الديمقراطية التي تتخذ من المواطنة شرطا يلتزم به جميع المجتمع الأمريكي خاصة في ظل مخلفات النظام الرأسمالي الذي نجح بشكل كبير في المجتمع الأمريكي كما قد وصف الكاتب جيرمي ريفكن (JEREMY RIFKIN) المجتمع المدني بأنه أملنا الأخير والأفضل.

خلال تحدثنا عن المجتمع الأمريكي نجد إسهامات دو توكفيل (Alexis de Tocqueville) الذي عمل على تحليل الواقع الممارساتي للمجتمع الأمريكي، "ومدى ممارسة المجتمع المدني لأدواره من خلال انجاز الجمعيات والنوادي على اختلاف أنواعها والارتكاز على مبدأ التطوع كعامل رئيسي لقيام مجتمع مدني يحمي نفسه بنفسه"(بياضي محي الدين، 2012/2011: 27)، أي أن حماية الفرد لذاته تكون بالانخراط في هياكل المجتمع المدني مثل الجمعيات لحمايته من السوق.

تمرد البرجوازية على الإطار الديني والكهنوت الذي كان يسيطر على جميع ميادين الحياة الاجتماعية والتوجه نحو تبني تيار ديمقراطي يتيح للجميع المشاركة في قضايا الشأن العام بطريقة تعاقدية خاصة مع تزامن هذا التحول بالثورة الصناعية

التي أتاحت نزعة جديدة على مستوى العلاقات العمالية، ومالكي وسائل الإنتاج مما أدى إلى التفكير في تبني تشكيل مجتمع مدني موازي لمواجهة أساليب الدولة للهمين على التنظيمات المدنية والممارسات الجمعوية.

قراءتنا كباحثين في مجال السوسيولوجيا حول مختلف المواضيع التي تنتج داخل الواقع المعيش هي رغبة في تحقيق الفهم السوسيولوجي للظاهرة الاجتماعية، ومفهوم المجتمع المدني كغيره من الظواهر الاجتماعية التاريخية التي تنال جزءا مهما في حيز نقاش المجتمع العربي، حيث أن ظهوره تزامن مع " أواخر السبعينات من بلدان المغرب قبل المشرق وبصفة مفارقة في أوساط اليسار أكثر من أوساط البرجوازية الليبرالية ولم يتوسع هذا النقاش في أوساط أخرى وفي عموم العالم العربي إلا في فترة لاحقة"(فيروز زرارقة، 2014: 23)، من الصعب جدا التعامل مع متغير المجتمع المدني بتحديد بدايات تشكله في البيئة العربية حيث أن الصيرورة التاريخية للمفهوم لا يمكن أن تبقى ستاتيكية وهذا مستحيل عمليا، بل تحول وتعرض لديناميكية مادام أنه يشكل محور المعادلة الاجتماعية للفاعل الاجتماعي.

كما أن تزايد اهتمام المثقفين العرب بالمجتمع المدني "يبرز في سياق تراجع الإعجاب بالدولة القومية وبحكم ممارسات الدولة العربية التعسفية وإخفاقاتها حيث فقدت الدولة الوطنية الحد الأدنى من شرعيتها فنتج عن ذلك بروز حركات اجتماعية وفاعلين اجتماعيين جدد، مما دفع بالفكر العربي إلى تعميق النظر في أشكال الممارسات الاجتماعية الجديدة"(علي الكنز، 2001: 203)، اقترن بروز المجتمع المدني في المنطقة العربية بالصراع مع السلطة السياسية التي تحاول دائما قولبته في نمط معين لخدمة أهدافها وتكريس الهيمنة، حيث أنه "بداية من القرن التاسع عشر شهد المجتمع العربي تغيرات جذرية انعكست على بنية المجتمع المدني العربي الذي أصبح يشكل بنيانا هجينا لا هو عصري ولا هو قديم فقد استغلت النخبة الحاكمة المهيمنة على جهاز الدولة تناقضات المجتمع المدني لتخليد هيمنتها والتجديد لنفسها في الحكم"(برهان غليون، 2001: 733)، فمن مصلحة النخب الحاكمة والمسيطرة على أجنحة السلطة أن يعيش المجتمع المدني حالة من الفوضى واللاتنظيم لاستغلاله من أجل تحقيق أهدافها خاصة في الأنظمة الشمولية التي تتخوف على شرعيتها من الحركات الاجتماعية.

بعد طرح تصورات التاريخية لمظاهر المفهوم في البيئة العربية سوف نتبنى الحديث عن نموذج جدير بالاهتمام ومحور دراستنا الذي يتمثل في المجتمع المدني

بالجزائر، لتناول الصيرورة التاريخية لتشكله وعليه سوف نطرح تساؤل مهم وهو أن مادام المجتمع المدني برز استجابة لانهيار النظم الاشتراكية وظهور الرأسمالية وسيادة النظام العالمي الجديد في ظل تفوق معسكر الأمريكي بحلفائه على المعسكر السوفيتي، لمواجهة تسلط الدولة بشكلها الحديث فكيف نفسر قيام مجتمع مدني في ظل معطيات اقتصاد الريع بالجزائر؟

إن النمط الاقتصادي للمجتمع الجزائري فيه الكثير من الالتباسات والتناقضات حول نوعه وممارساته لذلك سوف نتطرق إلى المجتمع المدني تاريخيا لنتمكن من تحديد نظرة علائقية بين الحقل الاقتصادي والمدني وبين السياسي.

بداية تأسيس المجتمع المدني في الجزائر ارتبط بتأسيس العمل الجمعوي والتنظيمات الجمعوية التي تعود إلى الفترة الاستعمارية مع "بداية القرن العشرون وتحديدا سنة 1912 أين تم إنشاء أول جمعية رياضية لسكان الأهالي في مدينة معسكر وتزايد تكوين الجمعيات منذ منتصف الثلاثينات إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، ومع اندلاع حرب التحرير في الجزائر أخذ تكوين الجمعيات بعدا آخر"(حدة بولافة، 2011/2010: 85)، خلال هذه الفترة التاريخية عمل المحتل الفرنسي على فتح المجال بشكل ضيق أمام الأهالي لتشكيل جمعيات وتنظيمات مدنية مثلا جمعيات رياضية المثال الذي أتى في الاقتباس، لنشهد تحول في طبيعة وأهداف الجمعيات التي سعت جبهة التحرير الوطني تعزيزها وحشوها بأفكار النضال السياسي والعسكري ضد الاستعمار الفرنسي ومحاولات إيصال القضية الوطنية إلى خارج الوطن.

لقد أكد الباحث أبو قاسم سعد الله الذي قدم الكثير للتاريخ الجزائري وعمل على توثيق محطات التاريخية لصيرورة المجتمع الجزائري قال أن " معظم الجمعيات والنوادي التي ظهرت لأول مرة كانت خلال العشرية الأولى من هذا القرن، أما قبل ذلك فلم يكن يوجد سوى نوعين من الجمعيات المدعومة من الحكومة العامة أيضا وهي الجمعيات الخيرية التي تتولى الإشراف على توزيع المساعدات الخيرية والصدقات على الفقراء في المدن، والثانية جمعيات الاحتياط التي تتألف عادة من المزارعين لحماية الفلاحين في السنوات العجاف"(أبو قاسم سعد الله، 1998: 314)، تخوف المستعمر من تغلغل الفكر التحرري الذي سيكون رد فعل طبيعي من مجتمع تم اغتصاب حريته والعمل على استغلال الجمعيات لتمرير رسائل تدعوا إلى التحرر والتمرد على السلطة والقمع الاستعماري.

كما أنشأت جمعيات محلية أخرى كانت تنشط خلال الفترة الاستعمارية مثل "جمعية طلاب شمال إفريقيا المسلمين 19912، جمعية الإخوة الجزائريين 1922، جمعية الهداية 1932، جمعية المعهد الإسلامي للتضامن الاجتماعي 1946، الكشافة الإسلامية وغيرها"(شاوش اخوان جهيدة، 2015/2014: 98 99) تميزت بطابع المقاومة ونشر الوعي التحرري من قبضة المستعمر الفرنسي خاصة ما قامت به جمعية العلماء المسلمين، فحسب البحوث التاريخية فان بداية ظهور الجمعيات "في مرحلة الاستعمارية بقانون فرنسي الصدر بتاريخ 071901/05 الذي يوضح كيفية إنشاء الجمعيات"(ين يحي فاطمة طعام عمر، 2015: 204) مع بقاء أي جمعية تنشط تحت الرقابة المشددة للاستعمار الفرنسي تخوفا من حدوث انزلاقات تستعمل ضد السلطة الفرنسية المحتلة.

أما مرحلة ما بعد الاستقلال عرفت الجزائر تحولا على مستوى الحركات الاجتماعية التي خرجت إلى الشارع لتندد بضرورة إشراكها في العملية السياسية عن طريق مجالات المشاركة المدنية، وذلك في مرحلة الثمانينات 1988 " ولعل أهم ما يميز هذه الفترة هو ظهور مصطلح المجتمع المدني كمفهوم وكممارسة واستعماله كوسيلة من طرف السلطة للانتقال والخروج من الأزمة الحادة التي كان يعيشها أطراف المعارضة، للمطالبة بحقهم في المشاركة في تسيير شؤون المجتمع"(بن يحي فاطمة طعام عمر، 2015: 205)، الصراع بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي يكون علنيا وخفيا في نفس الوقت حيث تعمل وتحاول جميع الأنظمة الشمولية على ترويض المجتمع المدني والهيمنة عليه من عدة منطلقات وتبعات تمويلية وإيديولوجية.

خلال سنة 1990 أصدرت السلطات الجزائرية قانون " 31/90 المؤرخ في 04 سبتمبر 1990 متعلق بالجمعيات وهو الذي أعطى دفعا قويا لإنشاء الجمعيات وتنظيمات المجتمع المدني"(حدة بولافة،2011/2010: 88)، برغم هذه الإصلاحات المدنية والانفتاح حول كل تنظيم مدني إلا أنه بقي عمل المجتمع المدني ضيق الأفق حيث تميز باكتساح النخبة المأدلجة للعمل الجمعوي لتحقيق أهداف الدولة الوطنية التي لا نفهمها في ايجابيتها من بناء وتشييد بل من دعم لعقيدة النظام السياسي، فأصبح "يغلب على المجتمع المدني طابع الشكلاني تحت إشراف النظام الأحادي القديم، بتآمر كل من رجال المال ورجال السلطة والجيش والإدارة، وأن حالة الجمعيات هي غالبا في حالة تعبئة إيديولوجية ومالية تجعلها يد الأحزاب

والسلطة"(العياشي عنصر، 2000: 17)، مرحلة الفوضى التي مر المجتمع الجزائري في التسعينيات نتيجة لتوقيف المسار الانتخابي الذي نتج عنه آليا جمود العمل الجمعوي ورقابة شديدة من طرف الدولة على التنظيمات المدنية.

علاقة المجتمع المدني بالحقل السياسي في الجزائر له تداعيات ترابطية بالانتقال الديمقراطي الذي حاولت السلطة السياسية تجميده ليبقى في يد من يملك الشرعية الثورية وتم استعمال الجمعيات لتمرير خطابات إيديولوجية نظامية بالنسبة لنا، " المجتمع المدني في الجزائر لم يعرف شيوعا إلا في المدة الأخيرة 1988-1995 وتحديدا نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات"(فيروز زرارقة، 2014: 23)، ما هو شائع في الفترة التاريخية إلى الآن من نشاط المجتمع المدني هو العمل الجمعوي الذي يعد أحد أوجهه البارزة حيث تميز " الفضاء الجمعوي بانفجار منقطع النظير وفيض فريد لم تشهده الجزائر من قبل وذلك بعد أحداث أكتوبر 1988 وتحديدا بعد صدور القانون الليبرالي المؤرخ في 1990/12/04 والمتضمن شروط تأسيس وتنظيم الجمعيات، غير أننا لاحظنا في السنوات الأخيرة نوع من البرودة والفتور قد أصاب عددا كبيرا من الجمعيات مما شل حياتها على العموم إن لم نقل موتها البطيء خاصة الحديثة منها"(عمر دراس، 13:2005)، خلال هذه الفترة عمدت السلطة السياسية إلى توجيه وتحوير أداء المجتمع المدني والعمل على نشر قيم الاشتراكية والالتزام بمبادئ الحزب الواحد لضمان إعادة إنتاج نفس الفكر المؤسس على الشرعية الثورية.

كما عملت السلطة السياسية خلال مرحلة التسعينيات لفتح القنوات المدنية من أجل استيعاب أزمة العنف المسلح الذي خلف الكثير من المعاناة الدموية بين أبناء الشعب الواحد وتخوف من ممارسة الأنشطة المدنية خاصة التي كانت تحمل في طياتها خلفيات سياسية هذه الأخيرة جعلتنا نشهد تحول في جوهر المجتمع المدني ليصبح حامل لرسائل الدولة من أجل بناء مشروع وطني لتجاوز الأزمة العنيفة التي مرت بها الجزائر حيث أن " الفضاء الجمعوي في قلب الفضاء العام، ويحتوي الفعل الإلتزامي أو الإسهامي حول قضية أو هدف ما يحمل في طياته على فعل وموقف سياسي"(عمر دراس، 27 :2005).

عمل النظام السياسي خلال كل مراحل ما بعد الاستقلال إلى توظيف المجتمع المدني بوضع زبائنه على رئاسة الجمعيات خاصة الجمعيات الطلابية التي لعبت دور كبير في نشر إيديولوجية وأعراف ومبادئ الحزب الواحد إلا أننا نشير في هذه

المرحلة من تاريخ المدني، أن الجامعة عرفت تنوع في الإيديولوجيات مما جعلها تعيش حالات صراع دائم لإثبات كل جماعة موقفها ووجودها، فبالنسبة إلى أغلب الباحثين تظل فترة التسعينيات وقبلها من أخصب الفترات السياسية والفكرية التي عرفها الفضاء الجامعي.

وخلال المرحلة الحالية التي تعرف تنوعا في إنشاء الجمعيات نتيجة الإصلاحات القانونية التي عرفتها مرحلة بوتفليقية وتعديل قانون الجمعيات ظهرت وبرزت عدة جمعيات خاصة الجمعيات الخيرية التي تأسست في سنوات الأخيرة لممارسة نشاطات مساعدات مادية لأفراد الم

التصورات النظرية لمفهوم المجتمع المدني:

سنحاول في هذا العنصر أن نستعرض التصورات النظرية لمفهوم المجتمع المدني لدى المفكرين المؤسسين للمفهوم في البيئة الغربية وبالمقابل سنركز أيضا على أهم المفكرين العرب الذين اهتموا ولا يزالوا يهتمون بمفهوم المجتمع المدني في البيئة العربية.

يرجع الكثير من المهتمين والمفكرين أن الأسباب التي أدت للاهتمام بموضوع المجتمع المدني هو نتيجة ظهور الحركات الاجتماعية في أوربا الغربية، والتي بدأت تنظم وتهيكل نفسها خارج إطار الدولة مشكلتا بذلك "خطا دفاعيا ضد تجاوزات الدولة غير المبررة على حقوق الفرد وحرياته التي نالها حديثا والمنظمة بواسطة الجمعيات الطوعية"(عبد الرحمان عبد القادر شاهين، 2015: 25)، حيث يفهم المجتمع المدني أنه عنصر فعال في الدفاع عن حريات الفرد ضد الدولة خاصة عند بداياته الأولى حماية الفرد من تدخلات الدولة في السوق.

يرى توماس هوبز أن المجتمع المدني " لم يكن أمرا طبيعيا مثل ما هو الحال مع أرسطو (Aristote) وأوكيناس (Thomas Aquinas) ولكنه شيء مصطنع ابتدعته الدولة التي قامت بتنظيم وتشكيل بل وخلق مجتمع مدني كما تراه ملائما للظروف السياسية"(ليلى زيدان، 2007: 17)، يمثل هذا الطرح رؤية مغايرة للرؤية الأولى التي تعدت فكرة أدلجة المجتمع المدني ليصبح أداتا متحكما فيها من طرف السياسي أي الدولة وعلى عكس هوبز يحاول جون لوك عرض المفهوم وفق النموذج التصوري الأمريكي، فيعتبر المجتمع المدني " عملا طوعيا وفرديا لا تتحكم فيه الدولة ويتسم بالديمقراطية، ويحدث أن تتضامن جماعات المجتمع المدني طوعيا للحفاظ على

الحرية والنظام والممتلكات"(ليلى زيدان، 2007: 17 18)، تتماشى طبيعة المجتمع المدني في النموذج الأمريكي مع نوع الاقتصاد الذي يتسم بالرأسمالية لدرجة تسميتها الرأسمالية المتوحشة في أغلب الدراسات، حيث يحارب المجتمع المدني تدخلات الدولة في الملكية والحرية التي يتحصل عليها الفرد مادام في وسط ديمقراطي معين.

تتعدد الرؤى حول مفهوم المجتمع المدني خاصة في ظل التنوع النظري والإيديولوجي للباحثين في حقل علم الاجتماع فمثلا كارل ماكس يرى أن البرجوازية تأخذ وكالة وحق الوصاية من المجتمع المدني وهذا ما يشكل عقبة أمام التغيير الثوري، حيث أن ماركس من المهووسين بالثورة البروليتارية وانتفاضة العمال الكادحين ضد النظم الاقتصادية الرأسمالية، لكن في مناقشة الفكرة نرى أن صيرورة وتحديث النظام الرأسمالي لذاته سمح له بالتواجد في المحيط العالمي والنجاح لتلاقيه مع فكرة الحرية مع النظم السياسية الديمقراطية التي نرى أنه لا وجود لنموذج واحد لها بل هناك عدة ديمقراطيات تختلف حسب ممارساتها من طرف الفاعلين.

وقد اهتم ميشل فوكو(Michel Foucault) أيضا بمفهوم المجتمع المدني باعتباره أحد المحاور الأساسية المتعلقة بالحق والحرية فهم من بين المفكرين الذين يحذرون من استعمالات المفهوم في الواقع المعيش حيث يقول أن " التسليم بالصورة المثالية للمجتمع المدني بأنه مكان حقيقي للنضال والمقاومة والثورة ضد الحكومة أو حتى الدولة فالحرب وصراع القوى يشكلان العمق بالنسبة للمفهوم والمحرك للممارسة السلطوية"(حسين يوسف بوكبر، 2016: 33 34)، بروز المجتمع المدني في أشكال مختلفة عبر فتراته الأولى لم يوجد في ظروف مسالمة بل شهد صراع بين الفكر التقليدي للدولة هي المقرر والمؤسس والفاعلين للحد من تجاوزات الدولة لممارساتها التسلطية المتضمنة للعنف الرمزي.

قراءتنا للمجتمع المدني جعلتنا نقف على قضية مهمة تطرح نفسها كانشغال نظري وميداني وهي علاقة المجتمع المدني والمجتمع السياسي وأسبقية كل منهما على الآخر، صراحة الطرح يبدو فلسفيا لكن لفك اللبس سوسيولوجيا نقول أننا يمكن فهم هذا الترابط في إطار فهمنا للهيمنة التي يحاول كل منهما ممارسته على الآخر خاصة الهيمنة التي تكون مؤدلجة، نابعة من المجتمع السياسي لتتفيه المجتمع المدني بالرغم من أنه حسب أنطونيو غرامشي (Antonio Gramsci) " أحد أهم مكونات البيئة الفوقية، ليشير إلى وجود مستويين فوقيين وهما المجتمع المدني (تنظيمات خاصة)

والمجتمع السياسي (الدولة) حيث ينطويان على وظيفة الهيمنة فالطبقة المسيطرة تمارس سيطرتها على المجتمع، ومن جهة ثانية تمارس هيمنتها المباشرة من خلال الدولة"(بياضي محي الدين، 2012/2001: 24)، نظرة أنطونيو غرامشي لمفهوم الهيمنة التي تحاول البرجوازية تحقيقه من خلال توظيف المجتمع المدني كإيديولوجية ممنهجة ليتحول إلى آلية من آليات السيطرة وإخضاع المجتمع، فبالنسبة له أن المجتمع المدني هو فضاء لانتشار الإيديولوجيات كما أننا نكز على أن هدف الأساسي للمجتمع السياسي هو تحطيم وظيفة المجال العام من خلال تطويع أداء المجتمع المدني.

يعتمد فكر غرامشي على تبيين الهيمنة التي تحاول كل الجماعات ممارستها على المجتمع لذلك فهو يرى أن المجتمع المدني "ساحة لإقامة هيمنة ثقافية وإيديولوجية تتجلى من خلال العائلات والمدارس والجامعات ووسائل الإعلام والجمعيات الطوعية لأن جميع هذه المؤسسات لها أهميتها في تحديد السلوكيات السياسية للمواطنين"(عبد الرحمان عبد القادر شاهين، 2015: 27)، تحقيق الهيمنة التي يسعى المجتمع المدني إلى مأسستها وفق إيديولوجيات المجتمع السياسي لا تتحقق دون الاستعانة بالمؤسسات المجتمعية خاصة النسق الإعلامي الذي طالما وصفه بيير بورديو بالقوة الناعمة لقدرتها على حمل مضامين إعلامية وتأثيرها على المتلقي، فوقف تصور هابرماس حول مفهوم المجتمع المدني فبالنسبة لمقاربة المجال العام التي تؤمن بعبارة التشارك لكن التشارك المبني على العقلانية والمصلحة العامة للشأن العام.

الاشتغال على مفهوم المجال العام كوحدة مركبة تحتوي على مؤشرات مفاهيمية في البحوث العربية ليس بالجديد بل دائما ما كانت تقام نقاشات وبحوث حول متغير المجتمع المدني، الذي نحن بصدد إعطاء صورة فهمية لتشكيلاته و لوجود المفهوم في حقل الاشتغال العربي ارتأينا تخصيص أهم التصورات حول المفهوم:

اشتغل برهان غليون على مفهوم المجتمع المدني لسنوات طويلة وربطه في كثير من الأحيان بالبيئات الديمقراطية والسعي لتوظيفه لبناء نسق ديمقراطي، حيث يعتبره " مفهوما مفتوحا ليتضمن بني ومؤسسات تقليدية واعتباره مجموعة المؤسسات والفعاليات والأنشطة التي تحتل مركزا وسيطا بين العائلة باعتبارها الوحدة الأساسية التي ينهض عليها البنيان الاجتماعي والنظام القيمي في المجتمع المدني من ناحية، والدولة ومؤسساتها وأجهزتها ذات الصبغة الرسمية من ناحية أخرى"(بياضي محي الدين، 2012/2011: 31)، وضع المجتمع المدني في حالة وسيط بين الأسرة بما تحمله

من تكوينات لفاعلين والمجتمع السياسي كتنظيم يتجسد في ممارساته المرتبطة بمؤسسات الدولة، يحمل هذا التصور إيديولوجية أسبقية الدولة على المجتمع المدني والممارسات المرتبطة بالأنشطة خارج الأسرة كنموذج حيث نلاحظ أن الأسرة اليوم تم تجاوزها.

يمكننا أن نعرض تصورا أكثر واقعيتا الذي قدمه عزمي بشارة الذي يفترض أن المجتمع المدني " عبارة عن تنظيمات غير الإرثية وغير الحكومية التي تنشأ لخدمة المصالح أو المبادئ المشتركة لأعضائها"(بياضي محي الدين، 2012/2011: 31 32)، الاقتراب الكبير بين تصور عزمي بشارة وتصور هابرماس في فكرة وجود المبادئ المشتركة التي تتغذى من إيمانهم بمشروع الديمقراطية التداولية وضرورية وجود وفعالية المجال العام لقيام هذه الأخيرة.

خاتمة:

إذا نظرنا إلى مجهودات الباحثين التي تعاقبت على اهتمام بمفهوم المجتمع المدني فإننا نلاحظ فكرة مشتركة وهي اعتبار المفهوم أنه يعني كل تنظيم مستقل عن المجتمع السياسي في محاولة لإيجاد حاجز دفاعي عن حقوق الإنسان ضد مشاريع وإيديولوجيات السوق والسياسية، لكن يجب التنبيه إلى أن الأنظمة الديمقراطية الناجحة وفق معايير معينة في بناء مجتمع مدني قادر على الوقوف ضد السلطة السياسية وفي نفس الوقت توجد إمكانية استغلال المجال العام وتسليعه وبالتالي التحكم في المجتمع المدني، كما أن دواعي بناء مجتمع مدني عقلاني يحتاج إلى تبني نظم اقتصادية أكثر رشدا من الأنظمة الريعية التي تعيشها الحالة الجزائرية، هذا الأخير يعطي الفرصة للمجتمع السياسي بالجزائر لتتفيه كل نشاط مدني يحاول النشاط خارج الإطار المرسوم له سابقا.

ان الوقوف على متغير المجتمع المدني وممارساته في الواقع المعيش له صلة مباشرة بفكرة امكانية تأسيس مجال عمومي في الجزائر أو لنقل إعادة مأسسة والنظر في أداء الأفراد وممارساتهم داخل نسق المجتمع لمدني وعلاقتها بالحقل السياسي والاقتصادي، حيث أننا نلاحظ الممارسات الموجودة في مجتمعنا المحلي على مستوى التنظيم الجمعوي والمدني لا زالت بسيطة وحبيسة توظيف الإيديولوجي وهيمنة المجتمع السياسي على المجتمع المدني.

يقوم المجتمع المدني على مبدأ الدفاع عن المصالح المشتركة المهددة دائما من طرف تسلط السلطة السياسية وهيمنتها على المجتمع بشكل كلي خاصة على مستوى المجتمعات العربية،كذلك في ظل انتشار التوظيف الزبائني لرؤساء الجمعيات سواء للحصول على الشرعية السياسية وتدعيمها أو استخدامها كوسيلة للضبط الاجتماعي.

قائمة المراجع:

1. العياشي العنصر، ما هو المجتمع المدني: الجزائر نموذجا، ورقة مقدمة لندوة المشروع القومي و المجتمع المدني، تنظيم قسم دراسات الفلسفة والاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سورية، 12/7 ماي، 2000.

10. زرارقة فيروز ، دور المجتمع المدني في تفعيل المشاركة المجتمعية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 18، جامعة سطيف، الجزائر،2014.

11. ليلى زيدان، المجتمع المدني والنموذج الأمريكي والتنمية في العالم الثالث، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 2007.

12.معن خليل العمر، معجم علم الاجتماع المعاصر، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، 2000.

13.ناشي محمد، الفضاءات العمومية ضمن السياق المغاربي، كتاب جماعي الفضاءات العمومية في البلدان المغاربية، مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، وهران (الجزائر)، 2013.

14. علي الكنز، من الإعجاب بالدولة الى اكتشاف الممارسة الاجتماعية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2001.

15. شاهين عبد الرحمان عبد القادر ، المجتمع المدني: النظرية والممارسة، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، ط1، بيروت، 2015.

16. شاوش إخوان جهيدة، واقع المجتمع المدني في الجزائر: دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015/2014.

17. توفيق المدني، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، اتحاد الكتاب، 1997.

18 . خيري الوكيل محمد ابراهيم ، المجتمع المدني: دراسة تحليلية مقارنة مصر فرنسا سعودية، مركز الدراسات العربية، 2015.

2. أبو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، دار الغرب الاسلامي، ط1، 1998.
3. أحمد زهير، المقومات النظرية لمفهوم المجتمع المدني، الحوار المتمدن، العدد 1377، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=50376 :2015/01/12
4. دراس عمر، الظاهرة الجمعوية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر: واقع وآفاق، مجلة إنسانيات، العدد 28، 2005.
5. بن يحي فاطمة و طعام عمر، واقع الحركة الجمعوية في المجتمع الجزائري، مجلة البحوث والدراسات الاجتماعية، العدد 11، جوان 2015.
6. بوكبر حسين يوسف ، مفهوم المجتمع المدني عند ميشل فوكو بين تقنيات الحكم وإمكانية المقاومة، مجلة تبيين، العدد 18، 2016.
7. بياضي محي الدين، المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية، مذكرة غير منشورة لنيل شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2012/2011.
8. برهان غليون، بناء المجتمع المدني العربي: دور العوامل الداخلية والخارجية، بحث ضمن بحوث ندوة المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2001.
9. بولافة حدة ، واقع المجتمع المدني إبان الاستعمار وبعد الاستقلال، لنيل شهادة الماجستير، جامعة حاج لخضر باتنة، الجزائر، 2011/2010.